



الدورة الرابعة والعشرون

لاهاي، 1-6 كانون الأول/ديسمبر 2025

مشروع التقرير عن تشكيل المكتب

أولاً - مقدمة

ألف - التفويض

1- أطلق المكتب آلية تيسير عن موضوع تشكيل المكتب لأول مرة في 15 كانون الثاني/يناير 2025 وأُسندت إلى الفريق العامل في نيويورك.¹ وعيّن المكتب في 20 آذار/مارس 2025 السيدة لورين صايغ (دولة فلسطين) ميسرةً لموضوع "تشكيل المكتب".

2- ويرد تفويضُ التيسير في القرار الجامع الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الثالثة والعشرين في كانون الأول/ديسمبر 2024:²

(ط) تطلب أيضاً إلى المكتب مناقشة الطابع التمثيلي لتشكيله، مع مراعاة، التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل المناسب للأنظمة القانونية الرئيسية في العالم، وتحيط علماً بالموجز المكتوب للآراء المعرب عنها سلفاً للدورة الثالثة والعشرين للجمعية، وتطلب كذلك إلى المكتب، في ضوء الموجز المكتوب، أن يتشاور مع جميع الدول الأطراف بشأن هذا الموضوع ويقدم تقريراً، دون المساس بأي إجراء يتعين اتخاذه، قبل الدورة الرابعة والعشرين للجمعية؛

ثانياً - الخلفية

3- قررت الجمعية في دورتها الثالثة أن يتكون المكتب مستقبلاً مما يلي: مجموعة الدول الأفريقية، خمسة مقاعد؛ مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ثلاثة مقاعد؛ مجموعة أوروبا الشرقية، أربعة مقاعد؛ مجموعة دول

¹ انظر جدول الأعمال وقرارات الاجتماع الثاني للمكتب، المنعقد في 15 كانون الثاني/يناير 2025، والمتاحة على الرابط التالي:

https://asp.icc-cpi.int/sites/default/files/asp_docs/2025-Bureau2-Agenda-Decisions.pdf

² الفقرة 10(1) من المرفق الأول من القرار ICC-ASP/23/Res.1. متاحة في https://asp.icc-cpi.int/sites/default/files/asp_docs/ICC-ASP-23-Res.1-ARA.pdf

أمريكا اللاتينية والكاريبي، أربعة مقاعد؛ مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، خمسة مقاعد.³ وقد طُبّق هذا التوزيع على مقاعد المكتب منذ عام 2005.

4- ونوقش موضوعُ تشكيل المكتب في عام 2024 داخل المكتب نفسه. وأسفرت تلك المناقشات عن الموجز المكتوب للآراء، الذي اعتمدته المكتب في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وأدرج في مرفق التقرير الشفوي عن أنشطة المكتب في الدورة الثالثة والعشرين.

5- واتفق أعضاء المكتب في تلك المناقشات على أن الطابع التمثيلي للمكتب يشكّل مبدأً مهماً لحكومة المحكمة وشرعيتها، وشرعية نظام روما الأساسي ككل، وأعادوا التأكيد على أهمية التمثيل الجغرافي العادل في المكتب، مع الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي للدول الأطراف قد تطوّر منذ اتخاذ القرارات ذات الصلة بشأن تشكيل المكتب قبل عشرين عاماً. وفي هذا الصدد، أشار أعضاء المكتب إلى أن ثلاث مجموعات إقليمية ممثلة تمثيلاً ناقصاً حالياً في تشكيل المكتب مقارنةً بنسبة الدول الأطراف المنتمية إليها: مجموعة الدول الأفريقية، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما راعى أعضاء المكتب الطلب المطروح منذ سنوات⁴ من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي منذ عام 2014 لمعالجة موضوع التمثيل الجغرافي العادل، وكذلك المشاورات غير الرسمية التي جرت في سياق التفاوض على القرار الجامع في السنوات الأخيرة.

(أ) التشكيل الحالي للمكتب

6- يمكن مقارنة التوزيع الجغرافي لمقاعد المكتب اعتباراً من 1 آذار/مارس 2024 (124 دولة طرفاً) مع التوزيع عند افتتاح الدورة الأولى للجمعية في أيلول/سبتمبر 2002 (76 دولة طرفاً).

³ انظر الوثيقة ICC-ASP/3/25، الجزء الأول، الفقرة 43:

“نظرت الجمعية في المقترح المتعلق بانتخاب رئيس للجمعية وبالتشكيل المستقبلي للمكتب (ICC-ASP/3/24). وفي اجتماعها الخامس، المعقود في 9 أيلول/سبتمبر 2004، اتفقت الجمعية على التشكيل المستقبلي التالي للمكتب: مجموعة الدول الأوروبية الغربية ودول أخرى، ومجموعة الدول الأفريقية: خمسة مقاعد لكل منهما؛ مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومجموعة دول أوروبا الشرقية: أربعة مقاعد لكل منهما؛ مجموعة دول آسيا: ثلاثة مقاعد، استناداً إلى فكرة أنه: (أ) سيُنتخب رئيس لجنة الاعتماد المقبل من دولة طرف تنتمي إلى مجموعة الدول الآسيوية وليست عضواً في المكتب؛ (ب) وسيُوجّه المكتب إليه/إليها دعوة دائمة للمشاركة في اجتماعات المكتب دون حق التصويت.

وقد فهم أن هذا الحلّ التوافقي لا ينبغي أن يمتد تلقائياً إلى ما بعد فترة ولاية المكتب التالي (2005-2008). كما أثيرت إمكانية إعادة النظر في مسألة تشكيل المكتب في مؤتمر الاستعراض لعام 2009.”

⁴ السجلات الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة عشرة، نيويورك، 17-8 كانون الأول/ديسمبر 2014 (ICC-ASP/13/20)، المجلد الأول، الجزء الأول، الفقرة 11.

[illegible]

7- تُبرز المقارنة بين تشكيل المكتب في الدورة الأولى للجمعية في عام 2002 والوضع اعتباراً من آذار/مارس 2024، كلاً من الاستمرارية والتغيّر في التمثيل الإقليمي. وتشير البيانات إلى أن التوزيع الإقليمي داخل المكتب ظلّ مستقرّاً إلى حدّ كبير منذ الدورة الأولى للجمعية. وقد أدّى التوسع التدريجي في عضوية الجمعية، ولا سيما داخل المجموعة الأفريقية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، إلى حدوث فروق بين نسبة الدول الأطراف وحصتها المقابلة من مقاعد المكتب.

(أ) تمثل المجموعة الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي نسبة أعلى من العضوية الإجمالية مقارنة بعام 2002 (المجموعة الأفريقية: 26.6% في 2024 مقابل 22.4% في 2002؛ مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: 22.6% في 2024 مقابل 19.7% في 2002)، بينما بقيت حصتهما من مقاعد المكتب دون تغيير (المجموعة الأفريقية: 23.8%؛ مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: 19.0%).

(ب) تمتلك مجموعة أوروبا الشرقية ومجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى نسبة أعلى من مقاعد المكتب مقارنة بحصتهما الحالية من العضوية (مجموعة أوروبا الشرقية: 19.0% من مقاعد المكتب مقابل 15.3% من الدول الأطراف؛ مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى: 23.8% من مقاعد المكتب مقابل 20.1% من الدول الأطراف).

⁵ تعكس خانة "التغيير (2002-2024)" الفارق العددي بين نسبة مقاعد المكتب ونسبة الدول الأطراف ضمن كل مجموعة إقليمية، وذلك في التاريخين المرجعين المشار إليهما.

(ج) تظل مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ متناسقة على نحو عام مع نسبتها من الدول الأطراف (15.3% من العضوية و14.3% من مقاعد المكتب).

ثالثاً - المشاورات مع الدول الأطراف

8- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الميسرة مشاورات ثنائية وإقليمية مع الدول الأطراف لاستجلاء مواقفها بشأن التفويض الجديد للتيسير، وتشكيل المكتب، والانشغالات والتطلعات. وأشارت تلك المشاورات إلى وجود دعم لاستعراض تشكيل المكتب والنظر فيه بما يضمن طابعه التمثيلي عبر المجموعات الإقليمية والأنظمة القانونية، وفقاً لما ينص عليه نظام روما الأساسي وما تريده جمعية الدول الأطراف.

9- كما مثلت الميسرة أمام الفريق العامل في نيويورك في 8 أيلول/سبتمبر 2025 و21 تشرين الأول/أكتوبر 2025 لتقدم إحاطة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التفويض الممنوح، ولتشارك الفريق العامل الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف والمجموعات الإقليمية بشأن استعراض تشكيل المكتب وضمان عكسه للتمثيل الجغرافي العادل والتمثيل الكافي للأنظمة القانونية الرئيسية.

10- وعقدت الميسرة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025 اجتماعاً للدول الأطراف في نيويورك لمواصلة المناقشات. وأشارت الميسرة إلى أن تشكيل المكتب كان موضوعاً مطروحاً منذ فترة طويلة لدى الوفود والمجموعات الإقليمية. ومع ذلك، هناك إجماع واسع على أهمية ضمان الطابع التمثيلي للمكتب، ولا سيما للحفاظ على شرعية المحكمة وحوكمتها. وعلى مرّ السنين، أعربت بعض الوفود عن مخاوف بشأن نقص التمثيل وقدمت مقترحات في سياق التفاوض على القرار الجامع. ودعت وفود أخرى إلى الحفاظ على الوضع القائم. ودفعت وفود معينة نحو تمثيل جغرافي أوسع، بينما شدد آخرون على ضرورة عكس تنوع الأنظمة القانونية في تشكيل المكتب. ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول صيغة لتوزيع المقاعد. وأكدت بعض الوفود أن الجهود السابقة للتوفيق بين النهج "الحسابي البحث" و"التمثيل المتساوي" أثبتت عدم استدامتها. وأكدت الميسرة على اتباع عملية شفافة قائمة على التشاور، وأكدت أن المشاورات الثنائية والإقليمية ستستمر دون المساس بأي نتيجة.

11- وفي الاجتماع، طُرح مقترحان لتنظر فيهما الوفود. ففي الورقة غير الرسمية التي قدّمتها البرازيل، دعت إلى زيادة التمثيل للمجموعة الأفريقية، ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي لمعالجة ما اعتبرته نقص تمثيل مستمر منذ فترة طويلة، مسترشدة بثلاثة مبادئ: (1) وجوب الحفاظ على مبدأ التداول العادل في مناصب نواب الرئيس بين المجموعات الإقليمية، بما يضمن مشاركة أكبر لدول آسيا والمحيط الهادئ من خلال تولّي مناصب نيابة الرئيس؛ (2) تخصيص مقعد إضافي لكل من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية؛ (3) انتخاب رئيس لجنة الاعتماد والمقرر من بين الدول الأطراف المنتمية إلى مجموعة أوروبا الشرقية ومجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ممن ليسوا أعضاء في المكتب، على أن يوجّه المكتب إليهم دعوة دائمة للمشاركة في اجتماعاته دون حق التصويت.

12- أما الورقة غير الرسمية المقدّمة من بلجيكا فقد أشارت إلى أنه، بالرغم من أن التوسع في العضوية كان الأبرز في عدد قليل من الأقاليم، فإن تشكيل المكتب لم يتكيف بالكامل لتعكس هذه التغيرات الديمغرافية. وفيما يتعلق بالتمثيل الكافي للأنظمة القانونية الرئيسية، أشارت بلجيكا إلى أن المجموعات الإقليمية نفسها هي الأقدر على ضمان تشكيل متوازن داخل المكتب. واقترحت بلجيكا نظام تناوب يتم بموجبه تغيير تشكيل المكتب كل ثلاث سنوات، مع الحفاظ على التشكيل العام الحالي للمكتب خلال السنوات الثلاث المقبلة، وإعادة توزيع المقاعد الإقليمية لتكون ستة للمجموعة الأفريقية، وخمسة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وثلاثة لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وثلاثة لمجموعة أوروبا الشرقية، على أن تُخصّص المقاعد المتبقية لمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى بما يحقق تمثيلاً أكثر تناسباً.

13- خلال المناقشات، رحّبت الوفود على نطاق واسع بالتركيز المتجدد على التمثيل العادل. وبينما رحّبت بعض الوفود بالجهود التي تبذلها بلجيكا والبرازيل لضمان تمثيل عادل في تشكيل المكتب استناداً إلى التوزيع الجغرافي، شدّدت وفود أخرى على أن تشكيل المكتب يجب أن يعكس ليس فقط التمثيل الجغرافي العادل، بل أيضاً التمثيل الكافي للأنظمة القانونية الرئيسية في العالم، وكررت طلبها إلى الأمانة إعداد تقرير عن الأنظمة القانونية على مستوى العالم لتوجيه المناقشات خلال عملية التيسير. وأيدت بعض الوفود النهج القائم على مواءمة التمثيل مع التوزيع الحالي للعضوية، في حين فضّل آخرون إجراء استعراض تدريجي أو تقني أكثر تنظيماً. واحتفظت بعض الوفود بمواقفها إزاء كلا المقترحين بحجة ضرورة إتاحة مزيد من الوقت. كما أثّرت شواغل بشأن احتمال تقليص عدد المقاعد المخصصة لبعض المجموعات الإقليمية.

14- وعقدت الميسرة بعد 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025 مشاورات مع المجموعات الإقليمية لمناقشة تفويض التيسير، وتوقعات عملية التيسير ومسارها، ومواقف الوفود والمجموعات الإقليمية، فضلاً عن مقترحي بلجيكا والبرازيل، وذلك لضمان مراعاة جميع وجهات النظر الإقليمية في إطار المشاورات الجارية.

15- ونظّمت الميسرة أول مشاورات مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وخلال ذلك الاجتماع، أوضحت الوفود أن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية لا تزالان غير ممثلتين تمثيلاً كافياً في المكتب، وهو وضع مستمر منذ أكثر من عقد، وأن الفرصة متاحة الآن لجعل تشكيل المكتب أكثر عدلاً. وشدّدت الوفود على أن مسألة الأنظمة القانونية العالمية تُعالج على نحو أفضل على المستوى الإقليمي، وأن على كل مجموعة إقليمية، عند اختبار أعضائها في المكتب، أن تقرر كيف تضمن تمثيلاً فاعلاً للأنظمة القانونية الرئيسية في العالم. وأعلنت الوفود أن المقترح البرازيلي يمكن أن يشكّل حلاً محتملاً لتحقيق التمثيل العادل، ودكرت بأن المقترح البرازيلي يستند إلى حلّ عام 2004 الذي خُصّص بموجبه دور رئيس لجنة الاعتماد لمجموعة إقليمية، ويستخدم المبدأ ذاته لتخصيص هذا الدور لمجموعة معيّنة وتخصيص وظيفة جوهرية أخرى في المكتب لمجموعة أخرى، مع توجيه دعوة دائمة لحضور اجتماعات المكتب. وأكدت الوفود أنه من أجل تحسين تمثيل مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في المكتب، يعتمد المقترح البرازيلي مبدأ التداول العادل في مناصب نواب الرئيس. وأشارت الوفود إلى أن مقترح بلجيكا بناءً ويمكن دمج مع المقترح البرازيلي شريطة تنفيذه فوراً (دون تأجيل لمدة أربع سنوات). وخلصت

الوفود إلى أن اعتماد قرار مستقل في الدورة الرابعة والعشرين لجمعية الدول الأطراف يعدّ أمراً مهماً للسجل والذاكرة المؤسسية للمحكمة، مع أخذ ضرورة استعراض عضوية المكتب بشكل دوري (كل 6 إلى 9 سنوات) في الاعتبار.

16- ونظّمت الميسرة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 ثاني مشاورات إقليمية مع المجموعة الأفريقية. وخلال الاجتماع، جدّدت الوفود تأكيد الموقف طويل الأمد للمجموعة الأفريقية الداعي إلى زيادة التمثيل في المكتب، وشددت على أن تشكيل المكتب يجب أن يعكس التمثيل الجغرافي بوصفه المعيار الرئيسي والموضوعي، مع الاعتراف المستحق بالثقل العددي لأفريقيا من حيث عدد الدول الأطراف المنتمة إليها. وشددت على أن تنوّع الأنظمة القانونية، رغم الاعتراف به، يجب أن يُطَبَّق بطريقة تعزز ولا تُضعف الدور المركزي للتوزيع الجغرافي، وأبدت الوفود استعدادها للانخراط بطريقة مركّزة وبنّاءة. وأعرب وفد عن دعمه لبعض عناصر المقترح البرازيلي مع التركيز على التمثيل الجغرافي. وشددت وفود أخرى على الحاجة إلى أن تتوافق الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية على مقترح موحد. وأشارت بعض الوفود إلى أن المقترحين البرازيلي والبلجيكي يمكن أن يشكلوا نقطة انطلاق لوضع مقترح أفريقي للنقاش. وأبرزت الوفود أن تشكيل المكتب يجب أن يستند إلى عدد الدول الأطراف في كل إقليم، ومن ثم فإن أفريقيا ينبغي أن تتمتع بعدد أكبر من المقاعد ليعكس وزنها العددي بصورة أفضل. وفي الختام، رأت الوفود أن مناقشات الأنظمة القانونية وكيفية تنفيذها بشكل كافٍ يجب أن تُوجّه من خلال التمثيل الجغرافي، وأن هناك حاجة لمزيد من الوقت لمواصلة المناقشات.

17- ونظّمت الميسرة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 ثالث مشاورات إقليمية مع مجموعة أوروبا الشرقية، لمواصلة الجهود الرامية إلى جمع المساهمات من أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين. وخلال الاجتماع، جدّدت الوفود على أن التمثيل الجغرافي ليس المعيار الوحيد لتشكيل المكتب بموجب نظام روما الأساسي، وأن هناك أيضاً معيار الأنظمة القانونية. وأشارت وفود أخرى إلى أن نظام روما الأساسي ترك الباب مفتوحاً لمعايير أخرى يمكن أخذها في الاعتبار، مثل: التأخرات، والمساهمات الطوعية، والتعاون، ونسبة الدول في كل إقليم التي هي أطراف في المحكمة الجنائية الدولية (فعلى سبيل المثال: صادقت 85% من دول إقليم أوروبا الشرقية، و89% من دول إقليم أوروبا الغربية ودول أخرى، و35% من دول إقليم آسيا والمحيط الهادئ، و61% من دول المجموعة الأفريقية). ووضّحت بعض الوفود أنه قبل المضي قدماً يجب على الدول الأطراف مناقشة المعايير على الأقل: التوزيع الجغرافي والأنظمة القانونية الرئيسية، إلى جانب معايير أخرى. وشددت الوفود على أنها منفتحة على التعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى، لكنها ليست منفتحة على تعديل نظام روما الأساسي أو قبول مقترحات تقوّضه. وجددت الوفود طلبها من الأمانة تقديم تقرير عن الأنظمة القانونية الرئيسية في مختلف الأقاليم، كما طُلب العام الماضي، مثل القانون المدني، والقانون العام، والأنظمة القانونية القارية الفريدة في أوروبا الشرقية، والتي تختلف عن تقاليد أخرى مثل القانون العام، مع الإشارة إلى صعوبة إعداد مثل هذه الورقة. وأعلنت الوفود استعدادها للعمل على بعض عناصر المقترح البرازيلي، لكنها تحتاج إلى مزيد من المعلومات بشأن كيفية ضمان التمثيل دون سحب

مقاعد من مجموعات أخرى. وشرحت الوفود أن مجموعة أوروبا الشرقية ليست مفرطة التمثيل، وعارضت خسارة مقعد كما ورد في المقترح البلجيكي، وشددت على أهمية الإجماع. وحثت على عدم التعجيل في العملية، وإتاحة مزيد من الوقت للمناقشات. وأكدت ضرورة أن تعكس أي نتيجة رؤية شاملة لجميع الشواغل الإقليمية، وأعربت عن استعدادها لاستعراض أي مقترحات والتفاوض بشأنها، مع الإعراب عن القلق إزاء ضيق الوقت المتاح للمناقشة.

18- ونظمت الميسرة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 المشاورة الإقليمية الرابعة مع مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، مما أتاح إشراك كتلة إقليمية أخرى في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع. وقد أعربت الوفود عن مرونة تجاه كلٍّ من المقترحين البرازيلي والبلجيكي واستعدادها للانضمام إلى أي إجماع قد يتبلور. وقدم أحد الوفود تعليقات مفصلة بشأن كلا المقترحين، مؤكداً أنه لم يقتنع بعد بأي منهما. وفيما يتعلق بالمقترح البرازيلي، قال أحد الوفود ما يلي: (1) إنه منفتح على مبدأ إضافة مقعد واحد لكلٍّ من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية؛ (2) المبدأ الثالث، الذي ينص على أن رئيس لجنة الاعتماد والمقرر لا يتمتعان بحق التصويت لكن يشاركان في اجتماعات المكتب، ليس له أساس في نظام روما الأساسي، كما أن مشاركة هاتين الوظيفتين قد تثير مسائل تشغيلية؛ (3) ثمن الوفد المقترح المتعلق بإجراء تداول في منصب نائب الرئيس وتعيين ممثل من إقليم آسيا والمحيط الهادئ، غير أن الوفد جادل بأن مناصبي الرئيس ونائب الرئيس يشغلها الأفراد بصفته الشخصية، ويجب تحديدهما وفق الظروف المتعلقة بأعضاء المكتب في حينه، وبالتالي قد لا يكون التداول مناسباً بالضرورة. أما فيما يتعلق بالمقترح البلجيكي، فقد رأى الوفد أن عملية التداول التي تتبادل بموجبها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية من جهة، ومجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة أوروبا الشرقية من جهة أخرى، المقاعد كل ثلاث سنوات، ليست مبنية على منطق عددي، مما يثير الشكوك حول مدى قابلية هذا المقترح للاستدامة.

19- ونظمت الميسرة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 المشاورة الإقليمية الخامسة مع مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى. وأكدت الوفود أن تفويض تيسير موضوع تشكيل المكتب يركز أساساً على المناقشات والمراجعات وإعداد تقرير، وليس على الحصول على نتيجة ملموسة أو اعتماد قرار، وشددت على ضرورة إجراء مناقشة مهيكلية، مع إدراك أن المناقشات بشأن هذا الموضوع جارية منذ سنوات. وكررت الوفود أهمية وجود مكتب يتمتع بتمثيل واسع، وأقرت بأن حواراً سابقاً قد جرى حول هذا الموضوع. وأعربت الوفود عن استغرابها من أن بعض الأطراف تقترح قراراً مستقلاً، ورأت أن اعتماد قرار في هذه الدورة أمر سابق لأوانه، مع الإشارة إلى إمكانية النظر في بعض العناصر لإدراجها في التقرير. وشددت بعض الوفود على أن هذه الدورة ليست المناسبة للحصول على نتيجة، وأن أي حل ينبغي أن يتجنب الحاجة إلى تعديل نظام روما الأساسي، الذي يسمح أصلاً بأخذ عدة معايير في الاعتبار، وليس فقط التوزيع الجغرافي والأنظمة القانونية الرئيسية، ومن الأمثلة على ذلك مراعاة التوازن بين الجنسين. وأبدى أحد الوفود اهتمامه بمعرفة المعايير الأخرى المستخدمة في المنظمات الدولية، مشيراً إلى تغير عدد الدول الأطراف نتيجة الانضمامات والانسحابات، وأن دينامية العضوية يجب أخذها في الاعتبار. ورأت بعض الوفود أن عناصر في المقترح

البلجيكي تشكّل أساساً جيداً للمناقشات لأنه يأخذ في الاعتبار وجهات نظر واهتمامات وحساسيات مختلفة، بينما أبدت وفود أخرى اهتماماً بالمقترح البرازيلي. وفيما يتعلق بالمقترح البرازيلي، ذكر أحد الوفود أنه يرحّب بمشاركة رئيس لجنة الاعتماد والمقرر في اجتماعات المكتب، لكنه أشار إلى التحديات العملية المتعلقة بالتداول العادل في توزيع المقاعد، وأنه من الصعب غالباً إيجاد سفراء مستعدين لتولي منصب نائب رئيس جمعية الدول الأطراف، واقترح أن يكون مبدأ التداول بمثابة توجيه عام لا قاعدة صارمة.

20- و عقدت الميسرة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 الاجتماع السادس لتيسير موضوع تشكيل المكتب بمشاركة جميع الدول الأطراف، لتقديم إحاطة عن المشاورات التي أجرتها مع المجموعات الإقليمية، ومناقشة مختلف المواقف والمسائل الخلافية، فضلاً عن المقترح المشترك المقدم من بلجيكا والبرازيل. وقدمت الميسرة عرضاً حول نتائج المشاورات مع المجموعات الإقليمية وفتحت باب النقاش للتعليقات والآراء.

21- وفيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي والأنظمة القانونية الرئيسية، كررت بعض الوفود انفتاحها على مناقشة تشكيل المكتب، معتبرة أنها مهمة لصدقية المحكمة وشرعيتها. وطلبت الوفود توضيحات حول مدى قابلية تطبيق مبدأ تنوع الأنظمة القانونية في المناقشات والحلول الممكنة. وأشارت وفود أخرى إلى أن الممارسة القائمة تقضي بأن كل مجموعة إقليمية تقرر الدول التي تمثلها، وقالت إنه لم يكن هناك قط مشكلة في سوء تمثيل أي نظام قانوني محدد. وأعرب أحد الوفود عن عدم فهمه لسبب وجوب أخذ معيار الأنظمة القانونية الرئيسية في الاعتبار عندما لا يؤدي المكتب وظيفة قضائية بل وظيفة تنظيمية، فيما ردت وفود أخرى بأنها لا تدعو إلى جعل معيار واحد المعيار الوحيد، بل إن المعايير الأخرى يجب النظر فيها، واستشهدت بالمعيارين المذكورين في نظام روما الأساسي باعتبارهما أمثلة. وأكدت الوفود أن مسألة ما إذا كان ينبغي النظر في الأنظمة القانونية الرئيسية محسومة في نظام روما الأساسي.

22- وفيما يتعلق بتفويض التيسير ومسار العملية، شددت بعض الوفود على أن اعتماد قرار مستقل سيكون أفضل للذاكرة المؤسسية، وإن تأخر كثيراً، وهو ضروري لتصحيح الوضع القائم. وأكدت وفود أخرى أن القرار ليس نتيجة لازمة في هذه المرحلة وأن إعداد تقرير سيكون في حدود تفويض التيسير، وأبدت تحفظاتها بشأن اعتماد قرار مستقل. ودكرت وفود أخرى بأنه لا يوجد سبب وجيه لعدم اعتماد قرار، لأن نظام روما الأساسي يوضح صراحة ضرورة وجود توزيع جغرافي عادل، وهذا غير محقق حالياً. وتساءلت بعض الوفود عما إذا كان التفويض يسمح بتجاوز إعداد تقرير، وطالبت بمزيد من الوقت لاستعراض تشكيل المكتب قبل اتخاذ أي إجراء. وأقرت وفود أخرى بأن بعض الوفود تطالب باعتماد قرار، وأنه إذا لم يُتخذ إجراء الآن فسيستعين الانتظار ثلاث سنوات، ولذلك ستنضم إلى الإجماع ولن تعارض اعتماد القرار. واقترحت بعض الوفود إجراء المناقشات والمشاورات خلال هذا العام على أن يُعتمد القرار في العام التالي. وحثت وفود أخرى على توخي الحذر وتمكين الوفود من استعراض المقترحات. وقالت وفود إنها كانت تتوقع تقديم مقترحات وهي مفتوحة على النقاش، لكن من الصعب مناقشة مقترح يستند إلى معيار واحد فقط. وحذرت وفود أخرى من أن أي مقترح يعالج مشكلة يخلق مشكلة أخرى لن يكون مقبولاً أو مستداماً. واقترحت بعض الوفود أن يتمحور مسار العمل حول مناقشة المعيارين الاثنين فقط.

23- وقدمت بلجيكا والبرازيل مشروع قرار مشترك (المرفق الثاني)، وشرحتا أن الأساس الرئيسي للمشروع هو ضمان أن يكون تشكيل المكتب تمثيلاً ويعكس، على وجه الخصوص، التوزيع الجغرافي العادل. وأوضحنا كذلك أن الحل التوافقي الممكن يمكن أن يتمثل في مقترح تداول يُغيّر بموجبه تشكيل المكتب كل ثلاث سنوات، بحيث تتنازل مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة أوروبا الشرقية عن مقعد لكل من المجموعة الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال فترة السنوات الثلاث القادمة. وستفقد مجموعتان مقعداً لمدة ثلاث سنوات، لكنهما ستشغلان منصبي رئيس لجنة الاعتماد والمقرر مع دعوة دائمة لحضور اجتماعات المكتب دون حق التصويت. واقترحنا أيضاً استعراض تشكيل المكتب كل ست سنوات لأخذ الانضمامات أو الانسحابات بعين الاعتبار. وشددنا على أن المقترح لا يستهدف تقليص مشاركة أي مجموعة إقليمية في المكتب، بل يهدف إلى ضمان التوزيع الجغرافي العادل، وهو يستند إلى حل توافقي تم التوصل إليه في عام 2004 عندما حُصص دور رئيس لجنة التنسيق لمجموعة إقليمية محددة مع دعوة دائمة لحضور اجتماعات المكتب. وختمنا بأن هذا الموضوع ليس جديداً على الوفود، فقد نوقش لعقود، ولا سيما منذ عام 2014 عندما أدلت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ببيان في جمعية الدول الأطراف، وفي عام 2018 أُجريت أول مناقشة شاملة بشأن تشكيل المكتب. وأدرج نص في القرار الجامع بشأن هذا الموضوع، ثم نوقش في 2019 و2020 و2021 و2022، وفي عام 2023 أعربت مجموعة تمثل 64 دولة طرفاً عن قلقها إزاء التوزيع الجغرافي غير العادل وقدمت مقترحاً يشكل أساس التفويض الحالي. وبينما كان المقترح الأصلي يقضي بمناقشته بين جميع الدول الأطراف، تم التوصل إلى حل توافقي يقضي بمناقشته أولاً داخل المكتب.

24- وفي ردها على المقترح المشترك، شاركت بعض الوفود في مناقشات موضوعية ونصية، بينما احتفظت وفود أخرى بموقفها مؤكدة أنها ليست ضد مشروع القرار من حيث المبدأ، لكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لمناقشة تشكيل المكتب قبل الشروع في التفاوض على مشروع القرار. وشكرت بعض الوفود مقدمي المشروع وأيدته واصفة إياه بأنه عادل وبسيط ومتوازن. واحتفظت وفود أخرى بموقفها قائلة إنها غير مستعدة حالياً لمناقشة المشروع وإنها تحتاج إلى الانخراط في مناقشات لتحديد المشكلة إن وجدت. وأصرّت بعض الوفود على أن هذه الدورة يجب أن تشهد مناقشة التوزيع الجغرافي وإيجاد حل، على أن تستمر المناقشات لمدة ست سنوات قادمة بشأن الأنظمة القانونية الرئيسية.

25- وعقدت الميسرة في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 الاجتماع السابع مع جميع الدول الأطراف لمناقشة الورقة التي أعدتها الأمانة بشأن الأنظمة القانونية الرئيسية والمقترح التوافقي. وخلال الاجتماع، أعادت الأمانة عرض الورقة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي وقدمت الورقة الجديدة المتعلقة بالأنظمة القانونية الرئيسية، وأعقب ذلك نقاش رحبت فيه بعض الوفود بالورقتين، بما في ذلك الورقة الجديدة، لكنها أقرت بتعقيد إدراج هذا المعيار في تشكيل المكتب، وأكدت الحاجة إلى استمرار النقاشات المهيكلة. ولأغراض التوضيح، تضمنت الورقة الخاصة بالأنظمة القانونية الرئيسية ما يلي:

المجموعة الإقليمية	بالاستناد على القانون المدني	بالاستناد على القانون العام	بالاستناد على القانون الإسلامي	بالاستناد على القانون العرفي	إجمالي الدول الأطراف المشمولة	الخصائص الرئيسية
الإقليم الأفريقي	69.7% (23 دولة)	48.5% (16 دولة)	18.2% (6 دول)	69.7% (23 دولة)	33	أنظمة مختلطة في الغالب تجمع بين القانون المدني والعام والعرفي والإسلامي.
إقليم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	71.4% (20 دولة)	35.7% (10 دول)	0%	0%	28	أمريكا اللاتينية تتبع القانون المدني؛ الكاريبي تتبع القانون العام؛ وجود نظامين مختلطين.
إقليم أوروبا الشرقية	100% (20 دولة)	0%	0%	0%	20	أنظمة قانونية مدنية بالكامل (النموذج القاري الروماني-الجرماني).
إقليم آسيا والمحيط الهادئ	63.2% (12 دولة)	52.6% (10 دول)	26.3% (5 دول)	47.4% (9 دول)	19	إقليم شديد التنوع يجمع بين عناصر من القانون المدني والعام والإسلامي والعرفي.
إقليم أوروبا الغربية ودول أخرى	84.0% (21 دولة)	28.0% (7 دول)	0%	8.0% (دولتان)	25	أنظمة يغلب عليها القانون المدني، مع تقاليد القانون العام في الدول الأنجلو-ساكسونية، وعناصر عرفية محدودة.

26- وبعد ذلك، قدمت بلجيكا والبرازيل مقترحاً منقحاً (المرفق الثالث). وشرحتا أنهما أجرتا مشاورات مع بعض الوفود والمجموعات الإقليمية، ما أفضى إلى مقترح منقح يهدف إلى أن يكون نصاً توافقياً بين تلك الوفود. وتضمن النص المنقح منصوصاً جديداً بشأن: النظم القانونية الرئيسية؛ وصياغة جديدة مفادها أنه خلال الدورات من الخامسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين تظلّ المقاعد على حالها، غير أنّ المقرر ورئيس لجنة الاعتماد يُنتخبان من بين دول مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية، مع منحهما دعوة دائمة لحضور اجتماعات المكتب.

27- وأعربت بعض الوفود عن تحفظها، مجددة القول إن الوقت لا يزال مبكراً لاعتماد قرار، وإن هناك حاجة إلى مزيد من المناقشات. ورحّبت وفود أخرى بالنص المنقح، وذكرت أنه رغم اقتناعها بأن مجموعتها الإقليمية تستحق مقعداً إضافياً في المكتب، فإنها، بروح الإجماع، مستعدة لإبداء المرونة وعدم عرقلة أي اتفاق توافقي، مع التشديد على أن هذا إجراء مؤقت وأن المناقشات ستستمر. كما رحّبت وفود أخرى بالنص التوافقي، أيضاً بروح الإجماع، وأكدت استعدادها للانضمام إلى المقترح التوافقي شريطة عاملين اثنين: الطبيعة المؤقتة للتدبير المتخذ، ومواصلة المناقشات، ولا سيما بشأن النظم القانونية الرئيسية. وأعربت وفود أخرى عن استعدادها للانضمام إلى الإجماع، مذكرة بأنها كانت مرنة في قبول المسودة الأولى من مقترح بلجيكا والبرازيل.

28- وعقدت الميسرة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 الاجتماع الثامن لإتاحة مزيد من الوقت للوفود لمواصلة مناقشة التفويض والنص المشترك المنقح. وقدمت بعض الوفود تعديلات تقنية واقتراحات موضوعية على النص، بينما أعربت وفود أخرى عن تحفظها مجددة القول إن مزيداً من الوقت مطلوب قبل اتخاذ قرار، مع التأكيد على استعدادها للمشاركة بصورة بناءة. وكثرت وفود أخرى أن التوزيع الجغرافي هو المعيار الأول والأساسي، وأنه ينبغي تنفيذ معيار النظم القانونية الرئيسية بطريقة تعزز ولا تُهْمَش معيار التوزيع الجغرافي. وانخرطت بعض الوفود في مناقشات مصغرة لمعالجة المسائل التقنية الواردة في المشروع.

29- وفي نهاية الاجتماع، اتفقت الوفود التي شاركت في المناقشات المصغرة على نص توافقي يقضي بأن يظل تشكيل المكتب على حاله خلال الدورة المقبلة، في حين يُنتخب رئيس لجنة الاعتماد والمقرر للدورات الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين من بين الدول الأطراف المنتمة إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية التي ليست أعضاء في المكتب، وأن يوجه المكتب إليهما دعوة دائمة للمشاركة في اجتماعاته. ونظراً للطلب المتعلق بمهلة إضافية، ومنحت الميسرة الوفود مهلة تمتد حتى نهاية يوم 21 لتقديم التعليقات.

30- وتلقت الميسرة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 الرسالتين التاليتين: (1) من وفد نيابة عن مجموعة إقليمية، تفيد بأن المجموعة تحتاج إلى مزيد من الوقت للنظر بعناية في المقترح واتخاذ موقف جماعي. وفي هذا الصدد، ومن أجل إحراز تقدم، ترى المجموعة أنه من الملائم المضي قدماً في التقرير بصيغته الحالية التي تعكس المناقشات الأولية التي أجرتها الوفود بشأن المقترح التوافقي المحتمل. ونظراً لضيق الوقت والحاجة إلى مزيد من المشاورات وإلى فهم كامل للمقترح، ترى المجموعة أنه يمكن إعادة النظر في هذه المسألة في مرحلة لاحقة من مناقشة هذا البند، وأنها تحتاج إلى مزيد من الوقت قبل اعتماد قرار/توصية في هذه اللحظة. (2) رسالة من وفد آخر يؤكد فيها أن مزيداً من الوقت سيكون مفيداً لمواصلة مناقشة هذه المسألة المهمة، ويشرح أن هذا بالتحديد هو الهدف من النص التوافقي قيد النظر. وأكد الوفد توضيحه خلال المشاورات أنه من الضروري اعتماد صياغة للقرار خلال هذه الدورة حتى لا يُفقد الزخم. وقال إنه رغم إبداء وفده مرونة كبيرة إزاء مختلف المقترحات، فإنه غير مستعد لقبول نتيجة لا تعزز تمثيل مجموعته الإقليمية في المكتب. وأوضح أن الوفد سيضطر إلى كسر حالة الصمت إن لم يتضمن التقرير منصوص القرار. وأوضح الوفد أن مثل هذه النتيجة لن تخرج عن الممارسة القائمة في هذا النوع من التيسير—وخاصة عندما تظل فقرات عديدة من القرار الجامع مفتوحة بانتظار إدراج منصوص من هذا التقرير—كما أنها لن تكون منسجمة مع المشاورات الموضوعية والبناءة التي أجرتها الوفود طوال الأسابيع الماضية.

31- وعقدت الميسرة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 اجتماعات غير رسمية مع الدول الأطراف لمناقشة سبل المضي قدماً وضمان الإجماع. وأعاد وفد نيابة عن مجموعة إقليمية التأكيد على أنهم من حيث المبدأ لا يعارضون اعتماد قرار، ولكن ينبغي مواصلة المناقشات وأن تكون المشاورات مع جميع المجموعات الإقليمية ضرورية. ودكر الوفد بأنه رغم كون مجموعته الإقليمية، وفقاً لرأيها، ممثلة تمثيلاً ناقصاً، وأن هناك حاجة إلى إيجاد حل، فإنها تطمح إلى حل دائم بدلاً من حل مؤقت قد يحدد مسار العمل المستقبلي.

وذكرت وفود أخرى بموقفها القائل بضرورة إدراج حل في تقرير الدورة المقبلة للمكتب، وهو مطلب تكرر منذ عقد، وأن عدم اتخاذ إجراء الآن سيؤجل المناقشة إلى عام 2029. وأشارت وفود أخرى إلى أنه من المستحيل التوصل إلى حل خلال الأسبوع التالي، وأن التقرير يجب ألا يحدد مسبقاً أي مسار للعمل. وأوضحت وفود أخرى أن هناك زخماً حالياً لاعتماد حل مؤقت بالتوازي مع المناقشات الجارية. وذكرت وفود أخرى أنه ليست هناك حاجة للضغط من أجل اعتماد قرار لإيجاد حل، بينما أوضحت وفود أخرى أنها مستعدة للمضي في قرار الآن على أساس أنه حل مؤقت.

32- وفي حين أعربت بعض الوفود عن خيبة أملها لعدم التوصل إلى اتفاق بين جميع المجموعات الإقليمية والوفود بشأن حل مؤقت، ذكرت وفود أخرى أن التفويض لا يقتضي إيجاد حل خلال هذه الدورة، وأنها ملتزمة بمواصلة المناقشات سعياً للتوصل إلى حل يمكن أن يحظى بتأييد جميع المجموعات والوفود في العام المقبل. وبناءً على ذلك، أعربت بعض الوفود عن تفضيلها إدراج صياغة توافقية في القرار الجامع، وشددت على أن مشاريع القرارات المرفقة لا ينبغي أن تخل بالمقترحات المستقبلية أو أن تشكل أساساً للمناقشات اللاحقة. وأوضحت وفود أخرى أنها أبدت قدراً كبيراً من المرونة هذا العام وكانت على استعداد لاتخاذ إجراء، وشددت على أن النص المدرج في القرار الجامع لا ينبغي أن يؤثر على نتائج النظر في المسألة مستقبلاً، وذكرت بأهمية الإجماع. في حين عبّرت وفود أخرى عن تفضيلها إرفاق مشروع القرار المنقح الذي اتفقت عليه بين بعض الوفود والمجموعات الإقليمية. ولم يُتوصل إلى اتفاق بين جميع المجموعات الإقليمية والوفود بشأن سبل المضي قدماً.

المرفق الأول

مشروع نص لإدراجه في القرار الجامع

1- يُحتَفَظ بالفقرة التالية من القرار الجامع لعام 2024 (ICC-ASP/23/Res.1)، الواردة في

قسم استعراض أساليب العمل:

تؤكد من جديد ضرورة أن يتسم تشكيل المكتب بالطابع التمثيلي، وأن يراعي على وجه الخصوص التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل المناسب للنظم القانونية الرئيسية في العالم، وتطلب إلى المكتب أن يبقي هذه المسألة قيد نظره؛

2- ويُستعاض عن الفقرتين التاليتين من القرار الجامع لعام 2024 (ICC-

ASP/22/Res.3)، الواردتين في قسم استعراض أساليب العمل في الفقرة 10 (1) بالفقرتين التاليتين:

(1) تطلب أيضاً إلى المكتب مواصلة مناقشة ضرورة أن يتسم تشكيل المكتب بالطابع

التمثيلي، وأن يراعي على وجه الخصوص التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل المناسب للنظم القانونية الرئيسية في العالم، ويطلب كذلك إلى المكتب مواصلة التشاور مع جميع الدول الأطراف بشأن هذا الموضوع وتقديم تقرير قبل انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجمعية؛

(2) تقرر أيضاً إدراج بند "تشكيل المكتب" كبند أول على جدول أعمال الدورة الخامسة

والعشرين للجمعية، مع مراعاة التقارير المتعلقة بتشكيل المكتب ومرفقاتها، وكذلك المقترحات الأخرى، ويهدف اتخاذ إجراء بشأنه، ويطلب إلى المكتب اعتماد التقرير في وقت مبكر وقبل مواعده الكافي.

المرفق الثاني

المقترح المشترك لبلجيكا والبرازيل بشأن تشكيل المكتب

إن جمعية الدول الأطراف

الفقرة التمهيدية رقم 1 إذ تذكّر بضرورة أن يتسم تشكيل المكتب بالطابع التمثيلي، وأن يراعي على وجه الخصوص التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل المناسب للنظم القانونية الرئيسية في العالم؛

الفقرة التمهيدية رقم 2 وإذ تشجّع أعضاء المكتب على تعزيز تواصلهم مع الدول الأطراف التابعة لمجموعاتهم الإقليمية المعنية، بغية إثراء مناقشات المكتب، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات مناسبة لتقديم تحديثات منتظمة بشأن أعمال المكتب؛

الفقرة التمهيدية رقم 3 وإذ تشير إلى أن التوزيع الجغرافي للدول الأطراف قد تطوّر منذ اتخاذ القرارات ذات الصلة بشأن تشكيل المكتب؛

الفقرة التمهيدية رقم 4 وإذ تقر بأن الوظائف الجوهرية داخل المكتب، باستثناء الرئيس، تشمل نائبي الرئيس المنصوص عليهما صراحة في النظام الأساسي، وعضواً يتولّى مهام المقرّر، ورئيس لجنة الاعتماد؛

الفقرة التنفيذية رقم 1 تُحيط علماً بالموجز المكتوب للآراء التي أُبديت قبل الدورة الثالثة والعشرين للجمعية؛

الفقرة التنفيذية رقم 2 ترحّب بالتقرير المتعلق بتشكيل المكتب؛

الفقرة التنفيذية رقم 3 تقرّر أن يكون تشكيل المكتب خلال الدورات السادسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين على النحو التالي:

المجموعة الأفريقية، ستة مقاعد

مجموعة دول آسيا، ثلاثة مقاعد

مجموعة أوروبا الشرقية، ثلاثة مقاعد

مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، خمسة مقاعد

مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، أربعة مقاعد

الفقرة التنفيذية رقم 4 تقرّر أن يُنتخب رئيس لجنة الاعتماد والمقرّر للدورات السادسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين من بين الدول الأطراف المنتمة، على التوالي، إلى مجموعة أوروبا الشرقية ومجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، غير الأعضاء في المكتب، وأن يوجّه المكتب إليهما دعوة دائمة للمشاركة في اجتماعاته دون حق التصويت؛

الفقرة التنفيذية رقم 5 تقرّر أن يكون تشكيل المكتب خلال الدورات التاسعة والعشرين إلى الحادية والثلاثين على النحو التالي:

المجموعة الأفريقية، خمسة مقاعد

مجموعة دول آسيا، ثلاثة مقاعد

مجموعة أوروبا الشرقية، أربعة مقاعد

مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أربعة مقاعد

مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، خمسة مقاعد

الفقرة التنفيذية رقم 6 تقرّر أن يُنتخب رئيس لجنة الاعتماد والمقرّر للدورات التاسعة والعشرين إلى الحادية والثلاثين من بين الدول الأطراف المنتمة، على التوالي، إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية، غير الأعضاء في المكتب، وأن يوجّه المكتب إليهما دعوة دائمة للمشاركة في اجتماعاته دون حق التصويت؛

الفقرة التنفيذية رقم 7 تقرّر بأن انتخاب رئيس الجمعية ونائبي الرئيس ينبغي أن يستند إلى مبدأ التناوب الجغرافي، حيثما كان ذلك مناسباً وعملياً؛

الفقرة التنفيذية رقم 8 تطلب إلى المكتب أن يقي هذه المسألة قيد نظره وأن يستعرض مسألة تشكيله قبل الدورة الحادية والثلاثين للجمعية.

المرفق الثالث

النص المنقح بشأن تشكيل المكتب

إن جمعية الدول الأطراف

الفقرة التمهيدية رقم 1 إذ تذكر بضرورة أن يتسم تشكيل المكتب بالطابع التمثيلي، وأن يراعي على وجه الخصوص التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل المناسب للنظم القانونية الرئيسية في العالم؛

الفقرة التمهيدية رقم 2 وإذ تشجع أعضاء المكتب على تعزيز تواصلهم مع الدول الأطراف التابعة لمجموعاتهم الإقليمية المعنية، بغية إثراء مناقشات المكتب، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات مناسبة لتقديم تحديثات منتظمة بشأن أعمال المكتب؛

الفقرة التمهيدية رقم 3 وإذ تشير إلى أن التوزيع الجغرافي للدول الأطراف قد تطوّر منذ اتخاذ القرارات ذات الصلة بشأن تشكيل المكتب؛

الفقرة التمهيدية رقم 4 وإذ تقر بأن الوظائف الجوهرية داخل المكتب، باستثناء الرئيس، تشمل نائبي الرئيس المنصوص عليهما صراحة في النظام الأساسي، وعضواً يتولّى مهام المقرّر، ورئيس لجنة الاعتماد؛

الفقرة التنفيذية رقم 1 تُحيط علماً بالموجز المكتوب للآراء التي أُبدت قبل الدورة الثالثة والعشرين للجمعية؛

الفقرة التنفيذية رقم 2 ترحّب بالتقرير المتعلق بتشكيل المكتب؛

الفقرة التنفيذية رقم 2 مكرر إذ تذكر بضرورة أن يتسم تشكيل المكتب، من بين أمور أخرى، بالتمثيل المناسب للنظم القانونية الرئيسية في العالم؛

الفقرة التنفيذية رقم 3 تقرّر أن يكون تشكيل المكتب خلال الدورات السادسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين على النحو التالي:

المجموعة الأفريقية، خمسة مقاعد

مجموعة دول آسيا، أربعة مقاعد

مجموعة أوروبا الشرقية، ثلاثة مقاعد

مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أربعة مقاعد

مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، خمسة مقاعد

الفقرة التنفيذية رقم 4 تقرّر أن يُنتخب رئيس لجنة الاعتماد والمقرّر للدورات الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين من الدورة السادسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين من بين الدول الأطراف المنتمة، على التوالي، إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مجموعة أوروبا الشرقية ومجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، غير الأعضاء في المكتب، وأن يوجّه المكتب إليهما دعوة دائمة للمشاركة في اجتماعاته دون حق التصويت؛

~~الفقرة التنفيذية رقم 5 تقرّر أن يكون تشكيل المكتب خلال الدورات التاسعة والعشرين إلى الحادية والثلاثين على النحو التالي:~~

~~المجموعة الأفريقية، خمسة مقاعد~~

~~مجموعة دول آسيا، ثلاثة مقاعد~~

~~مجموعة أوروبا الشرقية، أربعة مقاعد~~

~~مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أربعة مقاعد~~

~~مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، خمسة مقاعد~~

~~الفقرة التنفيذية رقم 6 تقرّر أن يُنتخب رئيس لجنة الاعتماد والمقرّر للدورات التاسعة والعشرين إلى الحادية والثلاثين من بين الدول الأطراف المنتهية، على التوالي، إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية، غير الأعضاء في المكتب، وأن يوجّه المكتب إليهما دعوة دائمة للمشاركة في اجتماعاته دون حق التصويت؛~~

~~الفقرة التنفيذية رقم 7 5 تقر بأن انتخاب رئيس الجمعية ونائبي الرئيس ينبغي أن يستند إلى مبدأ التناوب الجغرافي، حيثما كان ذلك مناسباً وعملياً؛~~

~~الفقرة التنفيذية رقم 6 8 تطلب إلى المكتب أن يقي هذه المسألة قيد نظره وأن يستعرض مسألة تشكيله قبل الدورة الحادية والثلاثين للجمعية. تطلب أيضاً إلى المكتب مناقشة الطابع التمثيلي لتشكيله، مع مراعاة، التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل المناسب للأنظمة القانونية الرئيسية في العالم، وتحيط علماً بالموجز المكتوب للآراء المعرب عنها سلفاً للدورة الثالثة والعشرين للجمعية، وتطلب كذلك إلى المكتب، في ضوء الموجز المكتوب، أن يتشاور مع جميع الدول الأطراف بشأن هذا الموضوع ويقدم تقريراً، دون المساس بأي إجراء يتعين اتخاذه، قبل الدورة الرابعة والعشرين للجمعية.~~